

البحث السادس: المعايير المحاسبية الدولية

إن الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية الدولية، وما نتج عنه من اجتهاد المنظمات من أجل إيجاد توحيد دولي، أسفر عن وجود قواعد وإرشادات جديدة تحكم المعاملات المحاسبية، تعرف بالمعايير المحاسبية الدولية.

أولاً. مفهوم المعايير المحاسبية الدولية

تعد المعايير المحاسبية الدولية أول نقطة لتجاوز الاختلافات المحاسبية وتمهيدا للتوحيد المحاسبي على النطاق الدولي.

1. تعريف المعايير المحاسبية

يعرف المعيار بشكل عام على أنه نموذج يوضع لقياس وزن أو طوله أو درجة جودة شيء ما، أما من الناحية المحاسبية فهو بمثابة المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها لإيصالها للمستفيدين منها"، وبهذا فإن المعايير يعد عنصراً من عناصر القوائم المالية.

كما تُعرف المعايير المحاسبية على أنها: "نماذج أو أنماط أو مستويات للأداء المحاسبي، فهي أحكام خاصة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع معين من أنواع العمليات أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر على الوحدة المحاسبية، فالمعايير ليست لمجرد الإرشاد العام وإنما هي تعبير عن موقف مهني رسمي فيما يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معين".

وتمثل المعايير أيضاً إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق، لكنها ليست مجرد الاسترشاد وحسب، وإنما هي تعبير عن موقف مهني رسمي فيما يتعلق بكيفية تطبيق مبدأ محاسبي معيّن لذلك

وبهذا يمكن القول بأن المعايير هي قواعد تشمل قوانين وتشريعات متعارف عليها بين المحاسبين، وظيفتها تحقيق التوافق والتوحيد المحاسبين للتحكم في إعداد القوائم المالية.

2. مزايا تطبيق المعايير: من أهم المزايا التي يمكن جنيها نتيجة تبني المعايير المحاسبية الدولية هي:

- **التناسق والتناغم:** يعني ذلك قيام المؤسسات بتطبيق نفس المعايير والأسس المحاسبية، بغض النظر عن جنسيتها، متجاوزة بذلك الحدود الجغرافية والسياسية، مما يعني توحيد الأسس والقواعد التي تتم المعالجات المحاسبية على أساسها، وبالتالي إظهار القوائم المالية لهذه المؤسسات بصورة متماثلة وموحدة؛
- **قابلية المقارنة:** نظرا لتوحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية، فإن النتيجة المباشرة هي قابلية القوائم المالية للمقارنة من قبل أصحاب العلاقة: الملاك والمساهمين والمسيرين والمستعملين الآخرين للقوائم المالية، والمفاضلة بين البدائل على أسس واضحة وسليمة، وترشيد عملية اتخاذ القرار المرتكزة على المعلومات المتماثلة؛
- **تلبية المتطلبات القانونية:** حيث أن كثيرا من الدول تنص صراحة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وكل مخالفة لهذا النص تعرّض المؤسسة إلى العقوبات؛
- **تلبية متطلبات الممولين المحليين والدوليين:** قد تحتاج المؤسسات إلى ممولين للتوسع في عملياتها ونشاطاتها، ولا يمكن للمؤسسة التمويلية أن تمنح القروض إلا في ضوء دراسة وافية للقوائم المالية، أضف إلى ذلك أن المفاضلة بين المؤسسات التمويلية قد تخطت الحدود السياسية والجغرافية، وذلك للبحث عن التمويل منخفض التكلفة من جهة، ومن جهة أخرى فإن تطبيق معايير محاسبية دولية موحدة، يؤدي إلى تخصيص رؤوس الأموال بفاعلية أكثر على المستوى العالمي بالنسبة للمستثمرين والممولين؛
- **الولج إلى الأسواق المالية الدولية:** تقوم الشركات حاليا بالمنافسة على الولوج إلى الأسواق المالية الدولية، لإدراج أسهمها على المستوى الدولي وتداولها بسرعة كبيرة مستفيدة بذلك من وسائل الإيصال الحديثة، ولا يمكن للمؤسسات تحقيق هذا الولوج إلا بالالتزام بشروط معينة يجب التقيد بها، من أجل السماح لها بإدراج أسهمها في هذه الأسواق، لذا أصبح الحديث اليوم يدور حول "تكاملية الأسواق المالية العالمية" والتنسيق بينها حول شروط الإدراج، وبالتالي تطور متطلبات الإفصاح وفقا للمعايير الدولية ؛
- **قابلية الفهم وإمكانية وجود تصور موحد مشترك للقوائم المالية:** إن القوائم المالية التي تعد على أسس مختلفة، لا يمكن فهمها وقراءتها، ويتطلب ذلك مزيدا من التوضيح؛

- إيجاد أساليب موحدة للتعامل مع القضايا العالمية المشتركة: مثل أسعار صرف العملات الأجنبية، فلا يمكن ترجمة القوائم المالية بناء على قوانين ومعايير محلية؛ حيث تفقد عندها خاصية المقارنة، بل يجب أن يكون ذلك في ظل توجه عالمي موحد يُعبر عنه بالمعايير الدولية.

ثانياً. التغييرات الحاصلة في المعايير المحاسبية:

تتميز المعايير المحاسبية الدولية بالمرونة وقابلية التغيير، تستجيب بذلك للمستجدات على ساحة الأعمال في البيئة الدولية، وقد يأخذ هذا التطور المستمر أشكالاً مختلفة منها:

1. تعديل المعايير: حيث يتم التعديل لبعض أو معظم الفقرات في معيار معين، وهو ما تم القيام به منذ 2005/1/1، وقد يكون في الأوجه التالية:

- **إلغاء بعض البدائل المحاسبية:** من بين الانتقادات الموجهة للمعايير المحاسبية الدولية هو وجود بدائل للقياس وما ينتج عنه من اختلاف في النتائج المتحصلة وبالتالي عدم قابلية المقارنة، ومن بين ما تم تعديله نذكر المعيار IAS 02 المتعلق بالمخزون بإلغاء أسلوب الوارد أخيراً الصادر أولاً من أساليب تقييم المخزون؛

- **تعديل التعريفات:** تعد التعريفات في المعايير المحاسبية الدولية أهم ما تبنى عليه المعايير، ومن أمثلة هذه التعديلات نذكر تعريف القيمة العادلة بين فترة وأخرى في أكثر من معيار محاسبي؛

- **إلغاء بعض الممارسات المحاسبية:** وهو ما حصل في المعيار IAS36 حيث تم إلغاء الممارسات الواجب إتباعها لإجراء فحص من أسفل إلى أعلى وفحص من أعلى إلى أسفل في تحديد الانخفاض في قيمة الشهرة؛

2. **دمج التفسيرات في المعايير:** تختص لجنة تفسيرات معايير التقرير المالي الدولية IFRIC بوضع تفسيرات لتوضيح كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وكون المعيار أقوى من التفسير فقد تم دمج بعض التفسيرات ضمن المعايير مثل: التفسير SIC18 دمج في المعيار IAS01، SIC1 دمج في المعيار IAS02، التفسيرات SIC6 SIC14 SIC23 تم دمجها في المعيار IAS 16؛

3. **دمج بعض المعايير ببعضها البعض:** وذلك لوجود عامل مشترك بينها، ومن أمثلة ذلك فقد تم دمج المعيار IAS3 في المعيارين IAS27، IAS28، دمج IAS 4 في المعيار IAS1؛

4. سحب بعض المعايير: مثل ما حصل في المعيار IAS 15 المتعلق بالمعلومات التي تعكس آثار التغير في الأسعار، وذلك لعدم الاتفاق على صيغة موحدة عالميا في تطبيقه؛

5. إلغاء بعض المعايير بمعايير لاحقة: كما حصل في المعيار IAS32 المتعلق باندماج الأعمال الذي حل محله المعيار IFRS3 بنفس المسمى.

ثالثا. مداخل إصدار المعايير المحاسبية الدولية:

تختلف مداخل إصدار المعايير من دولة إلى أخرى وذلك تبعاً ل: شكل الطلب على المعلومات أو على عملية تنظيم المحاسبة، وفيما يلي أهم هذه المداخل:

1. المدخل السياسي البحت: ينتشر استخدام هذا المدخل بشكل خاص في القارة الأوروبية وخاصة فرنسا إضافة إلى أمريكا اللاتينية، ويعتمد أساساً في إصدار المعايير المحاسبية على التشريع، إلا أن من أهم ما يعاب عليه هو عدم مرونته واستجابته للتغيرات المختلفة في بيئة الأعمال، كما أنه يتأثر كثيراً بالاعتبارات السياسية؛

2. المدخل المهني الخاص: يتم إصدار المعايير وفقاً لهذا المدخل عن طريق المحاسبين المهنيين، وينتشر في الولايات المتحدة الأمريكية، يتميز بوجود درجة عالية من المرونة لمواكبة الاحتياجات المتغيرة؛

3. المدخل المختلط بين القطاع العام والخاص: من خلال هذا المدخل فإنه يتم إصدار المعايير المحاسبية من قبل منظمة تابعة للقطاع الخاص تعمل كمنظم عام وتقوم الحكومة بدعمها والالتزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليمات؛

4. المدخل المختلط: إضافة إلى القطاعين الخاص والعام فإن هذا المدخل يلجأ إلى مجموعات حكومية أخرى مثل المجلس الاستشاري لمحاسبة الأعمال الذي يتكون من أعضاء من الجامعات والقطاع الصناعي والحكومة والمحاسبين القانونيين، وينتشر هذا النوع في اليابان.